الأمم المتحدة
S/2016/895
مجلس الأمن
Distr.: General
25 October 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من النساء الأعضاء في الهيئة العليا للمفاوضات للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماثيو رايكروفت

281016 271016 16-18606 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

ما من نزاع يؤثر بصورة أكثر مباشرة على المرأة مثل الأزمة في سورية. فمنذ عام ٢٠١١، قتل أكثر من ١٦ ٠٠٠ امرأة وفتاة سورية. ويُقدَّر أن ٦١٤ ٨ امرأة سورية اعتقلن واحتجزن، وتعرضت الكثيرات منهن للعنف الجنسي والتعذيب وسوء المعاملة في مرافق احتجاز النظام. وفيما يعقد مجلس الأمن مناقشته السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، من الأهمية بمكان اتخاذ جميع الخطوات الكفيلة بحماية النساء السوريات من العنف المتعمد والعشوائي الذي يرتكب ضدهن وإرساء الأسس لدولة ديمقراطية في سورية مستقبلا، تحترم فيها حقوق جميع السوريين، نساء ورجالا، وتحظى بالحماية على سواء.

وبوصفنا النساء الأعضاء في الهيئة العليا للمفاوضات للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، إننا نعرف حق المعرفة ما يواجهه جميع السوريين الذين يجرؤون على المطالبة بالديمقراطية والحرية والمساواة من تحديات. فلقد احتجز أعضاؤنا وتعرضوا في بعض الحالات للتعذيب على أيدي أفراد النظام السوري بسبب ممارسة حقوقنا الإنسانية الجوهرية والأساسية. ولقد طردنا من وطننا بسبب نشاطنا السياسي على غرار الكثير من النساء الشجاعات في جميع أنحاء سورية. واستهدف أفراد أسرنا، وفي بعض الحالات، قتلوا على يد النظام السوري والميليشيات التابعة له. ومع ذلك، ورغم كل ما لحق بنا من غبن، فالمشاق التي عانينا منها إنما تعكس فقط بعضا من جوانب الواقع اليومي الذي تعيشه الملايين من النساء السوريات في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، بمواجهة الغارات الجوية التي يشنها الأسد وروسيا بلا هوادة، في غياب حماية المدنيين.

ويدعو مجلس الأمن في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ”جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ تدابير خاصة تحمي الفتيات والنساء من العنف القائم على أساس الجنس“ و ”يشدد على مسؤولية جميع الدول عن وضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك تلك المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف“. ومع ذلك، لم تتخذ حتى الآن أي تدابير لحماية المرأة السورية أو لإخضاع مرتكبي جرائم حرب ضد النساء للمساءلة. ونتيجة لذلك، فإن العنف ضد المرأة السورية قد بلغ أبعادا مروِّعة، والعالم يكاد لا يحرك ساكنا لوقفه.

إن احتمال تعرض المرأة السورية للتشريد أو الاحتجاز أو التعذيب أو القتل يفوق احتمال تخرجها من الجامعة. والمرأة السورية أكثر عرضة للموت بسبب القصف الجوي العشوائي من الموت بالسرطان أو أمراض القلب. وتجد النساء أنفسهن محاصرات في المدن المحاصرة، مثل حلب، ومضطرات للاختيار بين توفير الغذاء لأنفسهن أو لأطفالهن. وفي مخيمات اللاجئين، تجد النساء والفتيات أنفسهن عرضة للخطر والفقر وانعدام الأمن، مما يؤدي إلى تزايد معدلات زواج الطفلات والاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات والبغاء القسري.

وعلى الرغم مما عانت منه المرأة السورية طوال الأزمة السورية، فهي ليست على الإطلاق ضحية سلبية. ومع اشتداد سعير العنف في جميع أنحاء سورية، تؤدي المرأة دورا متزايد الأهمية في الحفاظ على الحياة المدنية، وتصدُّر المجالس المحلية، وقيادة جهود البحث والإنقاذ، ورصد وتوثيق حالات الاحتجاز التعسفي وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعالة أسرها المعيشية ورعايتها، ومناصرة دعوات السوريين للديمقراطية والمساءلة والحماية.

ويشجع مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ”مشاركة المرأة على نحو هادف في العملية السياسية التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها من أجل سورية“. ولقد شاركت المرأة السورية في جميع جولات عملية جنيف، وإن لم يكن ذلك بالأعداد التي نطمح إليها. وقامت المرأة برسم ملامح برنامج الهيئة العليا للمفاوضات للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وضمان التزام الهيئة بكفالة أن تشغل المرأة ثلث المناصب في هيئة الحكم الانتقالية المقبلة. ولقد تواصلنا مباشرة مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية ومستشارته للشؤون الجنسانية. وتولينا قيادة المبادرات التي وضعت الإفراج عن المحتجزين تعسفا في صدارة جدول أعمال المبعوث الخاص ولفتنا الانتباه إلى المحنة الفريدة التي تعيشها المرأة السورية في الاحتجاز. ولقد فعلنا ذلك مع إدراكنا بأن الإنجازات التي حققناها فيما يتعلق بحقوق المرأة ما زالت غير مكتملة. ويتعين بذل المزيد إذا أريد للمرأة السورية أن تكون شريكة على قدم المساواة في المسعى الوطني لبناء سورية ديمقراطية وشاملة وحرة. غير أن تحقيق تمكين المرأة وتمتعها بالمساواة في سورية مستقبلا يستوجب أولا أن نتمتع بالحماية والسلامة في سورية اليوم.

فلن تكون المرأة السورية حرة للسعي بقوة إلى تحقيق المساواة والحرية ما دامت أولويتها الفورية هي الهرب من البراميل المتفجرة وتجنب القذائف. ولا يمكننا تحقيق الحقوق السياسية والاقتصادية التي نطمح إليها فيما حقنا الأساسي في الحياة والأمن يسحق على يد نظام لم نختره وحكومة أجنبية لم نطلب إليها أن تقصف أحباءنا جوا. ولا يخطئن أحد

الظن، فنحن، النساء السوريات، لن نكون في وضع يمكننا من تحقيق التحرر أو المساواة التي نطالب بها، حتى تتوفر لنا الحماية التي نحتاجها. ولذلك، من منطلق موقعنا كنساء سوريات وقياديات سوريات، إننا نناشد الدول الأعضاء القيام بما يلي:

١ - اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية النساء السوريات من العنف العشوائي، بما في ذلك ردع القاتل الأول للمدنيين السوريين، وهو القصف الجوي. وإن من شأن إقامة منطقة حظر قصف على نطاق البلد، يتم إنفاذها من خلال أصول بحرية في البحر الأبيض المتوسط، وليس على أساس نشر جنود على الأرض أو طائرات في الجو، أن يضع حدا للاستهداف المتعمد للنساء السوريات من جانب روسيا والأسد وممارسة الضغوط اللازمة لحمل الأسد على الذهاب إلى طاولة المفاوضات، مستعدا للموافقة على الانتقال السياسي.

٢ - إخضاع مرتكبي جرائم الحرب للمساءلة. بالنظر إلى الجمود الذي نشهده في مجلس الأمن، من الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء والجمعية العامة إجراءات لتحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب. ويمكن للدول الأعضاء العمل بشكل مستقل على تطبيق الولاية القضائية الوطنية والعالمية على قضايا جرائم الحرب، في حين أن الجمعية العامة يمكنها أن تكفل العدالة من خلال إنشاء محكمة خاصة وطلب فتوى من محكمة العدل الدولية.

٣ - تأمين وصول مراقبين مستقلين إلى جميع مرافق الاحتجاز في سورية، بما في ذلك المرافق العسكرية السرية للأسد، حيث تتعرض النساء والأطفال للتعذيب والاعتداء الجنسي والتجويع.

٤ - كسر طوق الحصار وإنهاء التجويع، اللذين يؤثران بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، بما في ذلك عن طريق السماح بعمليات إسقاط جوي في جميع المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. فلقد تخطينا مرحلة الملاذ الأخير - ومن الضروري اللجوء إلى كافة الوسائل الآن سعيا لوصول المعونة إلى أكثر الناس عرضة للخطر.

٥ - تعزيز الجزاءات المحددة الأهداف ضد مرتكبي العنف الرئيسيين ضد المرأة السورية. وهما نظام الأسد وروسيا. فلن يتوقف العنف ضد المرأة إلا بممارسة الضغط على الطرفين اللذين يتحملان أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد المرأة.

صاحب السعادة، لطالما أكد مجلس الأمن دعمه لمشاركة المرأة في عملية السلام التي تيسِّرها الأمم المتحدة. وهذا موقف ينتزع الإعجاب ولكنه غير كاف. فللوقوف حقا إلى جانب المرأة السورية، يجب أن يساند مجلس الأمن مطالبتنا بالحماية والعدالة وفرض الجزاءات. وإذا كان مجلس الأمن لا يمكن أن يتحد دعما لنساء سورية، يتعين عندئذ على

الدول الأعضاء العمل من أجل دعم أبسط حقوقنا الأساسية في العيش بسلام، دون خوف من العنف العشوائي.

هند كبوات، مديرة برنامج بناء السلام بين الأديان في مركز أديان العالم والدبلوماسية وحل النزاعات بجامعة جورج ميسون وعضو الهيئة العليا للمفاوضات

بسمة قضماني، المديرة التنفيذية لمبادرة الإصلاح العربي وعضو فريق التفاوض في الهيئة العليا للمفاوضات

أليس مفرج، عضو فريق التفاوض في الهيئة العليا للمفاوضات

سهير الأتاسي، عضو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والهيئة العليا للمفاوضات.